

التحولات الاقتصادية في مدينة النجف للمدة من (1990-2003) دراسة

تاريخية في الزراعة والصناعة

م.م. سلام كريم عزيز

جامعة الكوفة/ كلية الطب البيطري

Salamkarimaz86@gmail.com

استلام البحث: 20-09-2025 مراجعة البحث: 17-10-2025 قبول البحث: 10-11-2025

الملخص

يتناول البحث التحولات الاقتصادية التي شهدتها مدينة النجف الأشرف بين عامي 1990 و2003، وهي مرحلة تميزت بالحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية. أدى الحصار إلى تراجع النشاطين الزراعي والصناعي وتحول أنماط المعيشة نحو اقتصاد بديل يعتمد على المقايضة والتهرب. في القطاع الزراعي، انخفض الإنتاج نتيجة شح المياه وقلة الأسمدة والدعم الحكومي، رغم محاولات الدولة توسيع المساحات المزروعة بالقمح والرز لتحقيق الاكتفاء الذاتي. أما الصناعة، فقد تضررت بشكل بالغ بسبب انقطاع المواد الأولية ووقف الاستيراد، مما تسبب في توقف العديد من المعامل والورش الصغيرة. ومع ذلك، أظهرت النجف قدرة نسبية على التكيف من خلال استمرار بعض الصناعات مثل الألبسة والجلود والاسمنت. كما ساهمت السياحة الدينية في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية جزئياً. خلص البحث إلى أن هذه المدة مثلت مرحلة انتقالية صعبة أعادت تشكيل ملامح الاقتصاد المحلي وأبرزت أهمية الاعتماد على الموارد الذاتية في مواجهة الأزمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية - مدينة النجف - الزراعة - الصناعة

Abstract:

This research examines the economic transformations that the holy city of Najaf witnessed between 1990 and 2003, a period marked by successive wars and the economic blockade imposed on Iraq after the Second Gulf War. The blockade led to a decline in agricultural and industrial activity and a shift in lifestyles toward an alternative economy based on barter and smuggling. In the agricultural sector, production declined due to water scarcity, a lack of fertilizers, and government support, despite the state's attempts to expand areas planted with wheat and rice to achieve self-sufficiency. Industry, meanwhile, was severely affected by the disruption of raw materials and the suspension of imports, causing many small factories and workshops to shut down. However, Najaf demonstrated a relative ability to adapt, with some industries, such as clothing, leather, and cement, continuing to operate. Religious tourism also partially mitigated the severity of the economic crisis. The research concludes that this period represented a difficult transitional phase that reshaped the local economy and highlighted the importance of relying on domestic resources in the face of external crises.

Keywords: Economic Transformations - Najaf City - Agriculture – Industry

المقدمة

تعد النجف الأشرف ذات عمق تاريخي وحضاري، لارتباطها من الناحية الفكرية والدينية ودورها الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التاريخ العراقي. إذ كانت النجف الأشرف، فضلاً عن دورها العلمي والروحي، كانت ولا تزال مركزاً بشرياً حيوياً يقوم على النشاط الاقتصادي المتنوع الذي كانت العوامل الأمنية والسياسية واقتصادية داخلية خارجية ذات كبير عليه. ومن هنا تنطلق أهمية دراسة التحولات الاقتصادية المتمثلة (في قطاع الصناع والزراعة) التي شهدتها مدينة النجف الأشرف في المدة من عام 1990 إلى عام 2003، ولما تشكل هذه المرحلة التاريخية الحرجة في التاريخ العراقي الحديث، إذ اتسمت بظروف استثنائية انعكست بآثار عميقة في البنية المجتمعية والاقتصادية المحلية على حد سواء.

ولا يخفى ما تعرض له العراق خلال التسعينيات القرن الماضي واحدة من أكثر فتراته الاقتصادية اضطراباً بسبب الحروب المتعاقبة وما صاحبها من حصار اقتصادي شامل الذي فرضته الأمم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991. وقد انعكست اثار هذا الحصار بصورة مباشرة على القطاعات الإنتاجية كافة، وكان لمدينة النجف الاشرف نصيب واضح من تلك التداعيات، إذ تأثرت مواردها الاقتصادية والسياحية، وتراجعت قدراتها الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة. وقد أدى الحصار إلى تحولات كبيرة في أنماط العمل التقليدية والمعيشة، وظهور اقتصاد مواز اعتمد على التهريب والمقايسة داخل الأسواق المحلية.

وكانت النجف في القطاع الزراعي ترتكز بشكل تقليدي على الزراعة كمصدر مهم للدخل المحلي، لاسيما في المناطق الزراعية المحيطة بها مثل (الكوفة والحيرة والمشخاب)، اذ تعتمد على الأراضي الزراعية الخصبة مع توافر المياه من نهر الفرات وفروعه. الا ان فرض الحصار والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تحولات في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي خلال مدة البحث ولأسباب عديدة يرجع بعضها الى شحة المياه نتيجة سياسات دول المنبع والمجرى وشحة الأسمدة والمبيدات الغيار اللازمة لآلات الزراعية، وضعف الامكانات الشرائية للمزارعين وانخفاض الدعم الحكومي في فترات محددة.

أما في القطاع الصناعي، ضمت النجف عدداً من الورش والمصانع الصغيرة المتخصصة في الصناعات الغذائية والإنشائية والحرفية، مثل معامل الطابوق والنسيج والألبان وغيرها.

المطلب الأول: الاقتصاد النجفي قبيل الحصار الاقتصادي

ان مدينة النجف الاشرف ونتيجة لعدة عوامل أهمها وجود مرقد الامام علي (عليه السلام)، وكونها مركزاً للتشيع لوجود المرجعية الدينية العليا تتميز بأوضاع اقتصادية جيدة، إذ تنشط فيها التجارة والصناعة وتنوع نشاطها الزراعي، وساعد في ذلك ازدياد أصحاب رؤوس الأموال فيها للعمل الاقتصادي وتطويره، وضمت المدينة كثيراً من المعامل والمصانع الكبيرة والحرف، ومن أهم تلك المشاريع معمل أسفلت تابع الى بلدية النجف يقع في منطقة (الجريوية - الرضوية حالياً) الذي أنشئ عام 1980، وشركة المناذرة لصناعة الطابوق الجيري التي أنشئت في عام 1985 وهي قطاع اشتراكي في (المناذرة)، فضلاً عن معمل الالبسة الرجالية الجاهزة الذي يقع في جنوب غرب مدينة النجف انشئ عام 1985، الذي كان إنتاجه يغطي كافة محافظات العراق بالالبسة الرجالية الجاهزة ويساهم في تشغيل عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في المحافظة، وفي عام 1987 افتتح معمل النجف الاشرف لإنتاج الطابوق النقي في (الحيدرية)، وهنا الجدول الآتي يوضح أعداد المنشآت الصناعية في النجف الاشرف مقارنة بأعدادها في العراق للمدة من (1980 - 1990)⁽¹⁾.

جدول رقم (1)

اعداد المنشآت الصناعية في النجف الاشرف للمدة (1980 – 1990)

السنة	1980	1984	1990
النجف الاشرف	2301	1468	1932
العراق	36025	22175	47552

اما بخصوص السياحة الدينية وأهميتها فقد توقفت هذه الزيارات أثر الحرب بعد قرار الحكومة العراقية منع زيارة الإيرانيين الذين كانوا يشكلون غالبية زوار العتبات المقدسة، وكان تأثيرها واضحاً في الجانب الاقتصادي حيث خسرت النجف الاشرف أحد أهم المصادر لوارداتها التي تأتي من خلال السياحة الدينية فأثر ذلك على مستوى المعيشة لكثير من أبناء مدينة النجف الاشرف (2).

ولاسيما إذا علمنا ان المدينة ومنذ مدة طويلة كانت تعتمد على اقتصادها على مواسم الزيارات (الداخلية أو الخارجية) وتشكل مورداً مهماً لها، إذ كانت الشريان الرئيسي في إدامة زخم الحركة الاقتصادية فيها (3).

المطلب الثاني: مجال القطاع الزراعي في المحافظة للمدة من (1990-2003)

اشتهرت مدينة النجف الاشرف بتنوع النشاط الزراعي، إذ تزرع فيها كثير من المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الغذائية الكبيرة، يأتي في مقدمها محاصيل الحبوب كالقمح والشعير والرز، والمحاصيل الصناعية كالقطن والذرة وزهرة عباد الشمس وزراعة أشجار النخيل والتي برزت كمواد غذائية للسكان والاستخدام في المجال الصناعي (4).

وعندما واجهت الدولة القيود الخطيرة المفروضة على أمدادات النفط بسبب الحصار الإقتصادي (5)، إذ كان يخصص جزء من وارداتها لشراء المواد الغذائية من خارج العراق، اتخذت جملة تدابير لمواجهة قيود الاستيراد من خلال إصلاحات عديدة في مجال القطاع الزراعي الذي دمرته الحرب (6)، ولتعويض ما سيحرم منه العراق عن طريق الاستيراد الخارجي، إذ زادت حجم المساحات المزروعة، ودعمت أسعار القمح من قبل الحكومة آنذاك ليكون سعر الطن الواحد 600 دينار في عام 1990 إلى 3000 دينار للطن الواحد في عام 1992، ثم ازداد الدعم من 5000 دينار للطن الواحد عام 1993 وإلى 10000 دينار عام 1995، إلا ان إنتاج القمح أنخفض، على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بالحبوب إلى الضعف، إذ بلغت عام 1990 -1991، 20 مليون دونم مزروعة، في حين كانت عام 1989 -1990، 7,5 مليون دونم مزروعة، واستهدفت الحكومة العراقية من رفع اسعار شراء المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الغذائية الكبيرة من اجل تحفيز فاعلية الفلاحين والمزارعين على زراعة مساحات واسعة لتعويض النقص الحاصل في استيراد هذه المحاصيل (7).

يبدو ان انخفاض غلة الدونم الواحد بين عامي 1990-1991، يعود للمنع الذي فرض على العراق في استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بسبب الحصار الاقتصادي.

هذا قد شكلت الحكومة لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء سعدون حمادي في (23 آذار 1991-13 ايلول 1991) ضمت في عضويتها وزراء الري والزراعة والصناعة والنقل والمالية، لأنجاح زراعة محاصيل الدولة وتسويقها (8).

في حين أخذت المساحات المزروعة بالقمح بالزيادة في عام 1997 لتتخفض أدنى مستوى لها عام 2000 لتصل إلى مساحة تقدر (1,077,025)م² (9).

ومرد ذلك التذبذب في انخفاض المساحات المزروعة يعود إلى شحة الموارد المائية نتيجة سياسات دول المنبع والمجرى، وعدم أتباع العراق الطرق الحديثة في الزراعة (المكننة الحديثة)، فضلاً عما أصاب الأراضي الزراعية من إنهاك، مع الافتقار الواضح في مشاريع الري فضلاً عن جذب بعض الأراضي وما أصابها من ملوحة نتيجة اهمال مشاريع الري (10).

وقد شهدت مدينة النجف الاشرف بين عامي (1991-1999) زيادة كبيرة في مساحات الأراضي الزراعية، إذ تم استصلاح الأراضي المهملة والبور، و بلغت مساحتها تلك الأراضي المستصلحة حوالي (17,971) كم² لمواجهة اثار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق الذي أسهم إلى حد كبير في زيادة الأراضي الزراعية في النجف الاشرف، وفي ذات الوقت كانت مديريات الزراعة توفر للفلاحين الاسمدة الكيماوية والبذور بأسعار رمزية وتشجيع اجراء البحوث والدراسات الزراعية من قبل المراكز البحثية لزيادة الإنتاجية ومنها مركز أباء للأبحاث في ناحية المشخاب الذي كان يحث في استعمال وسائل حديثة ومبتكرة للمساهمة في زيادة الإنتاجية (11).

في حين بلغت في عام 1999 الأراضي الزراعية الحقلية (12)، في النجف الاشرف حوالي (598,08) كم²، و كما شهدت ذات المدة تقليص مساحات زراعة البساتين (13)، إذ بلغت حوالي (374,91) كم²، ويعود هذا التقليص في مساحة البساتين لتحويلها لزراعة المحاصيل الغذائية الكبيرة التي تدر واردات عالية على المزارعين والفلاحين (14).

وفي عام 2001 بلغت المساحة التي تم زراعتها بمحصول القمح (191,237) دونم في مدينة النجف الاشرف، وبطاقة انتاجية بلغت 91,220 طن بواقع 477 كغم للدونم، ثم ازدادت المساحة المزروعة عام 2002 لتصل إلى 195,254 دونم بطاقة انتاجيه بلغت 91,769 طن وبواقع 470 كغم للدونم، اما في العام 2003 فقد زادت نسبة المساحة المزروعة إلى 197,272 بواقع 95736 طن إذ بلغ الإنتاج للدونم الواحد من (300 - 485) كغم (15).

والجدول الآتي يبين المساحة المزروعة لمحصول الحنطة مقدرة بالدونم في مدينة النجف الاشرف وحسب الوحدات الادارية للموسم الزراعي (2001-2002-2003)⁽¹⁶⁾.

جدول رقم (2)

المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في النجف الاشرف للموسم (2001-2002-2003)

الموسم الزراعي	الكوفة	الحيدرية	العباسية	الحرية	المنادرة	المشخاب	القادسية	الإجمالي
2001-2002	3610	2000	55114	43500	18050	35165	49000	206,439
2002-2003	5230	2000	55074	15000	18050	35300	49700	180,354

ويأتي الشعير بأهمية لا تقل عن القمح، إذ ساهم في حل أزمة الحبوب التي شهدتها العراق في حقبة الحصار الاقتصادي، فضلاً عن توفير الكثير من المواد الأولية للصناعة، إذ بلغت المساحة المزروعة في مدينة النجف الاشرف للمدة (2001-2003) 13,545 دونم، وإنتاجية بلغت 3,461 طن، وبسبب قلة ما متوفر من انتاج الحنطة وعدم كفايتها لسد الحاجة المحلية مما دفع الحكومة الى ابتكار حلول منها خلط الحنطة بالشعير دون دراسة او تجارب وتوزيعه ضمن البطاقة التموينية مما جعل الحنطة سيئة وذات طعم غير مستساغ⁽¹⁷⁾.

هذ وقد تميزت مدينة النجف الاشرف بنتاجها الوفير من الرز ذات النوعية الفاخرة ولا سيما المسمى (بالتمن العنبر)، وهي تأتي في مقدمة المحافظات في المساحة وأنتاج المحصول، ونظراً لأهميته الغذائية كأساس في الطعام العراقي فقد ساهمت النجف الاشرف في تحقيق قدر من الامن الغذائي في حقبة الحصار الاقتصادي، إذ تركزت المساحة المزروعة في نواحي العباسية⁽¹⁸⁾، والحرية⁽¹⁹⁾، والمشخاب⁽²⁰⁾، والمنادرة⁽²¹⁾ والجدول الآتي يوضح المساحة المزروعة من الرز في مدينة النجف الاشرف والعراق والنسبة والإنتاجية وإنتاجية الدونم الواحدة للأعوام (1991-1997-2003)⁽²²⁾.

جدول رقم (3)

المساحة المزروعة من الرز في مدينة النجف الاشرف والعراق والنسبة والإنتاجية وإنتاجية الدونم الواحدة للأعوام (1991-1997-2003)

السنة	المساحة / دونم	المساحة / دونم	النسبة %	الإنتاج / طن	الإنتاج / طن	النسبة %	الإنتاجية / لدونم كغم	الإنتاجية / لدونم كغم
السنة	العراق	النجف		العراق	النجف		العراق	النجف
1991	385454	17399	% 45	18910	98751	52 %	460,6	567,6
1997	460956	17294	% 37,5	27425	11262	41 %	595,0	651,3
2003	122485	74770	% 61	81315	50334	% 61,9	663,9	673,2

وقد تركزت السياسة الزراعية الحكومية على تشجيع زراعة محصول الرز وأتباع أساليب معينة ضمن خطط محددة، مما ساعد على اتساعها أفقياً وعمودياً كما حدث في عام 1990 عند ما فرض الحصار الإقتصادي على العراق، أخذت الحكومة تفكر بتوفير المواد الغذائية من الأراضي الزراعية العراقية لسد أكبر حاجة ممكنة من المواد الغذائية الدولة، إذ يأتي الرز بالدرجة الثانية بعد القمح، وقد قامت الحكومة بتوفير مستلزمات الزراعة من التقنيات والبذور والأسمدة والمواد الكيميائية لمكافحة الأدغال والآلات الزراعية وتوفير المضخات المناسبة للزراعة وكما قامت بتجهيز المناطق الزراعية بالطاقة الكهربائية لساعات طويلة في أيام الارواء الزراعية، وفي نفس الوقت قامت بشراء المحاصيل بأسعار مرتفعة تشجيعاً للفلاح لتسليم إنتاجه لمخازن وزاره التجارة⁽²³⁾، مما دفع المزارع إلى القيام بزراعة مساحات واسعة من الرز⁽²⁴⁾.

يبدو كانت الحكومة العراقية تهدد الفلاحين الذين يمتنعون عن تسليم انتاجهم إلى مخازن وزارة التجارة بعقوبات قاسية منها مصادرة المحصول والسجن وغيرها من العقوبات الرادعة التي تصل إلى حد التعسف باستعمال القوة المسلحة.

وكان للسياسة الزراعية أثراً كبيراً في تنمية الإنتاج الزراعي، فمن القوانين التي لها أثر واضح في الإنتاج الزراعي قانون رقم 62 لسنة 1973 الذي حددت بموجبه مناطق زراعة الرز في العراق، إذ أصبحت مدينة النجف الاشرف متخصصة بزراعة هذا المحصول، وقد بلغت مساحته (136,754) دونم عام 1991، وارتفعت إلى (174,214) دونم عام 1999، ولتسهيل الحصول على متطلبات الزراعة من أسمدة وإنشاء مخازن وبذور مدعومة وإدخال اساليب علمية جديدة وتقليل من طابع الملكيات الصغيرة ظهرت أُلحاجه لتدعيمها بواسطة الجمعيات التعاونية⁽²⁵⁾، فقد أظهرت دراسة تناولت أثر تلك السياسة في قضاء الكوفة كما يلي: بلغ عدد الجمعيات فيها (14) جمعية عام 1999، تستحوذ ناحية العباسية على (8) جمعيات، وبلغ عدد الفلاحين المنضوين فيها (4058) فلاح، والمساحة المزروعة (56,035) دونم، أما ناحية الحرية فتمتلك

جمعتين فلاحيتين وعدد فلاحيهما (230) فلاح ، والمساحة المزروعة (24599) دونم ،اما مركز قضاء الكوفة فتوجد فيها (4) جمعيات، وبلغ عدد فلاحيهما (1169) مزارع، والمساحة المزروعة (13,641) دونم، وكما بينت الدراسة مجموع الساحبات في قضاء الكوفة (521)ساحبة زراعية بواقع (383)ساحبة في ناحية العباسية ،ثم تليها ناحية الحرية بواقع (75)ساحبة ، واخيراً الكوفة (63)ساحبة ،اما الحاصدات بلغ مجموعها في قضاء الكوفة والعباسية والحرية (142)حاصدة ، تضم ناحية العباسية (98)حاصدة ،وناحية الحرية (30)حاصدة ، وقضاء الكوفة (14)حاصدة ، اما في عموم مدينة النجف الاشرف فقد بلغ مجموع الحاصدات التي وزعت (168)حاصدة(26).

ولأننسى دور السياسة التشجيعية للدولة في تطوير عملية التسويق من خلال جملة إجراءات اتخذتها في هذا الخصوص أبرزها؛ دعم محصول (الرز) كونه أحد المحاصيل الدولة خاصة بعد فرض الحصار الاقتصادي إذ دعم المزارع بمكافأة تشجيعية من الدولة وحسب جودة المنتج ،وكما ساهمت الجهات المختصة بتقديم خدمات تسهل عملية التسويق، إذ شكلت لجان خاصة في مواقع الإنتاج أوالقريبة منه لاستلام الكميات المسوقة، ووفرت المخازن والمسققات لحماية المحصول من الظروف الجوية في مرحلة التسويق مثل سايلو الكوفة وسايلو العباسية ومركز في ناحية الحرية التي كان يجري فيها عملية الوزن والتعبئة ويسوق إلى الشركة العامة لتجارة الحبوب(27).

والجدول الآتي يبين المساحة المزروعة والإنتاجية لمحصول الرز مقدرة بالدونم في مدينة النجف الاشرف حسب الوحدات الادارية للمواسم الزراعية (2002-2003) (28).

جدول رقم(4)

المساحة المزروعة والإنتاجية لمحصول الرز في مدينة النجف الاشرف (2002-2003)

الموسم الزراعي	الكوفة	الحيدرية	العباسية	الحرية	المناذرة	المشخاب	القادسية	الاجمالي	الإنتاج/طن
2002	142	1030	3300	3500	8525	30428	23375	100000	39,40,5
2003	975	1400	24288	6542	4400	19000	16845	72650	77,05,5

ولغرض إنجاح السياسة الزراعية كان لملاكات ري النجف الاشرف دور فعال من خلال المشاريع التي أنجزت حيث بلغت كلفتها (51) مليون دينار سواء انشاء المشاريع او تطوير جدولاً فرعياً ورئيساً بلغت (19) جدولاً، وساهمت بتأمين حصص (57) ألف دونم، وصيانة (14) بئراً ارتوازية في بادية النجف الاشرف لأرواء (900) دونم(29).

وبلغت المساحة المزروعة من الحنطة والشعير والرز نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين في المشخاب (35300) دونم سنوياً، نتيجة للتوجه الحكومي في تشجيع المزارع لأستثمار كل المساحات الزراعية التي يمكن الاستفادة منها⁽³⁰⁾.

وفي ذات السياق ذكر رئيس الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية (فرع النجف الاشرف) في حديث صحفي أن دعم أسعار محصول الرز أثر في تشجيع المزارعين في قضاء المشخاب على زيادة المساحات الزراعية، وتسويق كامل منتجاتهم الزراعية للمخازن الحكومية⁽³¹⁾.

وفضلاً عن الاهمية الاقتصادية لمحصول الحنطة والشعير والرز، تعد الذرة من المحاصيل الرئيسة لقيمتها الغذائية، إذ برزت أهميتها في مدة الحصار الاقتصادي للاستعمالات المتعددة غذائياً وصناعياً، فقد بلغت المساحة المزروعة في النجف الاشرف للأعوام (2001 – 2003) (11,380) دونم بطاقة انتاجية تقدر بـ(5,961) طن، اما محصول الماش ولأهميته الغذائية فقد بلغت المساحة المزروعة (9,500) دونم وبطاقة أنتاجيه (11,400) طن، وهي أعلى نسبة في مدينة النجف الاشرف من حيث المساحة والإنتاج للسنوات قبل 2002 وما بعدها⁽³²⁾.

وتعد هضبة النجف الاشرف من المناطق الزراعية ذات الاهمية في المدينة ولاسيما في زراعة الخضروات وفي مقدمتها محصول الطماطم (المحمية) التي شهدت زراعتها توسعاً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، واستمرت الزيادة في المساحة، إذ زادت المساحة المزروعة في هذا المحصول من 300 دونم للموسم 1994-1995 إلى 1300 دونم للموسم (2000-2001)، ان هذه المنطقة ساهمت بمنتجاتها بسد جزء من حاجة المحافظات المجاورة للنجف، وبلغت في العام (1996-1997) المساحة المزروعة من قبل المزارعين وبطريقه الاستثمار بحدود (30) ألف دونم إذ قامت مديرية زراعة النجف الاشرف بتجهيز المزارعين بأكياس البلاستيك والبذور والاسمدة وكل ما يتعلق بالمستلزمات الزراعية وبأسعار مدعومة ولدرجة أن المزارعين لوفرة أنتاجهم طالبوا مديرية زراعة النجف الاشرف بأنشاء معمل معجون للطماطم⁽³³⁾.

وساهمت المنطقة الصحراوية بين النجف الاشرف وكربلاء بسد حاجه السوق المحلية من الخضروات والمحاصيل الزراعية مثل البطاطا والطماطم والشوندر والبطيخ وغيرها إذ بلغت بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين مساحتها المزروعة (6646) دونم⁽³⁴⁾.

وفي العام 1998 زادت المساحة المزروعة في المنطقة الصحراوية إلى (10%) عن الأعوام السابقة، وارتفعت في العام 2001 المساحة المزروعة إلى (168,797) دونم، بغية تلبية حاجة السوق المحلية من منتجاتها الزراعية⁽³⁵⁾.

ولغرض توفيره في الأسواق المحلية لتلبية أحاجه اليه نجحت تجربة زراعة القطن للصنف المحلي (كركر) في صحراء النجف الاشرف، وبالتنسيق مع مركز بحوث الربيع لزراعة محاصيل ذات الاستعمالات الصناعية من

خلال استثمار صحراء النجف الاشرف، وكما تمت تجربة أخرى على مساحة (15) دونماً لزراعة زهرة عباد الشمس، وجاءت هذه التجارب الناجحة نتيجة لبحوث مراكز الابحاث الزراعية المدعومة من الحكومة والتي حفزتها ظروف الحصار بالاعتماد على الإنتاج المحلي⁽³⁶⁾.

وشرعت الحكومة العراقية بتوزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين وفقاً للقرارات والقوانين الزراعيه الكثيرة التي صدرت بشأن الاصلاح الزراعي كقانون 117 لسنة 1970 وما تبعها من تشريعات الذي وضع حدود الملكية الزراعية على أساس طريقة الارواء وكمية الأمطار الساقطة وخصوبة التربة ونوع المحصولات واعتماد طريقتي التوزيع الجماعي والفردى ،وقد أدت عملية التوزيع إلى انتقال كثير من العوائل الفلاحية التي لا تمتلك اراضي إلى المناطق التي فيها اراضي زراعية خاصة في حقبة الحصار الاقتصادي، وعلى سبيل المثال لا الحصر ففي عام 1997 وبعد حصول المزارع على دعم أثر على زيادة المساحات المزروعة إذ ارتفعت المساحة المزروعة في ريف ناحية العباسية إلى 77814 دونم⁽³⁷⁾ .

وفي سبيل استصلاح الاراضي الزراعية، قامت الحكومة بتجفيف هورابن نجم⁽³⁸⁾ ، لزراعته بالمحاصيل الدولة ويبدو للباحث ان الأمر لا يخلو من الدوافع الأمنية كونه ملاذاً لكثير من الفارين من الخدمة العسكرية وللدن من اتخاذه مأوى للمناهضين لنظام حزب البعث⁽³⁹⁾.

ويعد هور ابن نجم مصدراً مهماً للعديد من الموارد مثل الثروة السمكية والقصب وتربية الحيوانات، إذ ساهمت هذه المنطقة في عقد التسعينات من القرن العشرين بسد جزء من ألقاه المحلية من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية وتشغيل مئات الأيدي العاملة⁽⁴⁰⁾.

وفي العام 1998 فاتحت جامعة الكوفة وزارة الزراعة، لغرض تخصيص قطعة أرض زراعية في منطقة هور ابن النجم لاستعمالها في البحوث الزراعية، وخدمة طلبة الدراسات الأولية والعليا، والمساهمة في تطوير المحاصيل الدولة⁽⁴¹⁾.

وساهمت تعليمات قانون (35 لسنة 1983) بشكل مؤثر في مساعدة الشركات الزراعية باستثمار الأراضي في منطقة الجزيرة بين النجف الاشرف وكربلاء ،ممثلة بشركات القطاع الخاص وابرزها (الرفاه والغصون والفردوس والخير واليرموك)⁽⁴²⁾، العاملة في مدينة النجف الاشرف في مساحة تقدر بـ (600) دونم ، إذ يعمل في هذه الشركات إلى جانب المهندسين عدد من المزارعين من أبناء المدينة الذين كان لهم أثر بارز في تطوير الزراعة في المنطقة وتوفير ما تحتاجه مدينة النجف الاشرف من المنتجات الزراعية وتصدير الفائض لباقي المحافظات وتوفير فرص عمل لمئات العمال، إذ بلغت عقود إيجار الأراضي بين الدولة المزارعين للمدة (2000 – 2002) 297 عقداً بمساحة (105,070) دونم، كما منح لخريجي كلية الطب البيطري وكلية الزراعة ومعاهد الصحة الحيوانية عقود بغية استثمارها في التنمية الزراعية المتطورة بشقيها الحيواني والنباتي، مما انعكس على توفير فرص عمل لخريجي تلك الكليات وكان للمصرف الزراعي فرع النجف

الاشرف أثر كبير في دعم هذا التوجه، ولاسيما للمدة (1992-1995)، والجدول الآتي يبين مجموع القروض الممنوحة للمزارعين من المصرف الزراعي في مدينة النجف الاشرف (43).

جدول رقم (5)

القروض الممنوحة للمزارعين من المصرف الزراعي في مدينة النجف الاشرف للمدة (1992-1995)

ت	السنة	القرض
1	1992	6,75000
2	1993	2,550000
3	1994	6,208000
4	1995	38,000000

كما ساهم انخفاض فوائد القروض على تشجيع المزارع للاقتراض من المصرف الزراعي، إذ كانت فوائدها لا تتجاوز (5%)، إلا أن حالة التضخم التي حدثت في عام 1995 أدت إلى عزوف المزارع عن تلك القروض لانخفاض القيمة الفعلية لها، فضلاً عن المصرف ان توقف بعد عام 1995 عن تقديم قروض للمزارعين، إذ أصبحت فوائدها تصل إلى 20%، ما دفع المواطن مضطراً لتلبية حاجته من المستلزمات الزراعية اللجوء إلى أصحاب رؤوس الأموال ممن يمارسون عملية التسليف للمزارعين على أن يتعهد المزارعون بتسويق أنتاجهم إلى مكاتب التسويق الذي أستلف منها (44).

وقد كان للسياسة المائية التركية تأثيراً كبيراً في حوض الفرات انعكس بشكل ملحوظ على القطاع الزراعي في العراق، متمثلة بإنشاء العديد من السدود والمشاريع التي قلصت الحصص المائية الواردة إلى العراق، ومنها قرارها ملء خزان أتاتورك الضخم عام 1990، وأدى ذلك إلى تراجع واردات النجف الاشرف من مياه نهر الفرات في العام 1999 إلى (2,993,555) م³ في شط الكوفة، و (287,624) م³ لشط العباسية وهو ما اثر على المساحة المزروعة، ولاسيما لمحصول الرز، كما كان لحجم الضائعات المائية بسبب عدم أتباع المزارع للتقنيات الحديثة أثر وبشكل كبير على الإنتاج الزراعي فضلاً عن العوامل الطبيعية الأخرى 1990 (45).

كما شكلت الثروة الحيوانية في مدينة النجف الاشرف عاملاً مشتركاً مع النشاط الزراعي، إذ ساهمت بسد جزء من متطلبات السوق المحلية، فقد أنشئت عدد من حقول الدواجن ومعامل للعلف، وحقول لتسمين العجول، وبين الأحصاء الزراعي في المدينة الذي جرى عام 2001 ان عدد الحيوانات من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل بلغ (38,609) و (10,403) و (85,358) و (5385) (669) على التعاقب، وبنسبه بلغت نحو 3.1% و 8.8% و 1.4% و 0.7% و 2.9% على الترتيب من مجموع إعداد الحيوانات ذات المنفعة الغذائية في العراق (46).

جاء توزيع مشاريع الدواجن في مدينة النجف الاشرف بشكل محدود، إذ كان مشروع شركة دواجن الكوفة، في منطقة الزرعة أحد أهم مشاريع الدواجن الكبيرة المباعة من وزارة الزراعة إلى المستثمر، بطاقه قدرت 100 مليون بيضة سنوياً، إذ كان المشروع يدار من قبل القطاع الحكومي من عام (1986 - 1988)، وبعد خصخصة الحكومة مشاريعها الزراعية⁽⁴⁷⁾، قامت الشركة باستثمار مشروع الدواجن عام 1988، إذ بلغت حقول دواجن الكوفة نحو 15 حقل في مجال الثروة الحيوانية (الابقار، تربية وأنتاج الدواجن، ومجازر، وعلف حيواني)، وقد قدر عدد مشاريع الثروة الحيوانية الحكومية المباعة والمؤجرة في عموم العراق، للمدة (1987 - 2000) منها؛ (1) مشروع متخصص في تسمين الابقار، و(2) مشروع متخصص بتربيته الدجاج، و(3) مشاريع لها تخصصات أخرى (اغنام ابقار ماعز) وغيرها وكذلك 21 مشروع في أنتاج بيض المائدة، و9 مشروع في أنتاج وتلقيح البيض، وكذلك 9 مجازر للدواجن، فضلاً عن 15 مشروع مخصص في أنتاج علف الدواجن⁽⁴⁸⁾.

المطلب الثالث: مجال القطاع الصناعي في المحافظة للمدة من (1990-2003)

أدى الغزو العراقي للكويت في الثاني من اب عام 1991 الى احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ سرعان ما فرضت عقوبات دولية قاسية بموجب القرار 661 في 6 اب 1990⁽⁴⁹⁾، لتزيد من الصعوبات التي كان يواجهها الاقتصاد العراقي اصلاً وتضاعفت وتيرة تلك العقوبات على العراق لتشمل كل مفاصل ونواحي الحياة مع استثناءات قليلة كان ابرزها قرار (678) عام 1990 الذي اجاز لأعضاء مجلس الامن تنفيذ قراراته بالقوة، والحققت العمليات العسكرية التي قادها التحالف الدولي الذي تشكل لإخراج العراق من الكويت خسائر فادحة بالبنية التحتية للعراق، فضلاً عن الخسائر المادية والبشرية، فقد فقد العراق معظم عائداته النفطية وغير النفطية⁽⁵⁰⁾.

وأدى الحصار الاقتصادي إلى تدمير البنية الصناعية للعراق وتعرض الناتج المحلي الأجمالي ومتوسط دخل الفرد والأيدي العاملة والاستثمار والأدخار إلى أضرار كبيرة واستمرت تلك المعاناة ليتحسن الوضع قليلاً بعد عام 1996 وذلك بعد السماح للعراق بتصدير النفط بكميات محدودة بقيمة (2) مليار كل ستة أشهر ماعرف باتفاق (النفط مقابل الغذاء والدواء)، إذ كان الحصار أقسى وأشد الحصارات، تمثل بإيقاف حركه التصدير والاستيراد، وتجميد الأرصدة، والموجودات العراقية في الخارج، ونقص المواد الأولية، وتعطيل المصانع والمشاريع الإنتاجية، وقلة الأدوية والمواد الغذائية، وتدمير شبكة الاتصالات، وقطع الأتصال بالعالم الخارجي، وارتفاع نسبة التضخم، فكانت (4) ملايين أسرة عراقية تعاني من نقص حاد في الغذاء والدواء⁽⁵¹⁾.

وعلى الرغم من النهضة الصناعية التي كانت في العراق والنجف الاشرف بالخصوص في السنوات التي سبقت عام 1990، إلا أنها لم تكن على وتيرة واحدة بسبب الحروب والحصار، ففي عام 1990 بلغ عدد المنشآت الصناعية في النجف الاشرف (1932) مقابل (47552) في العراق بنسبة 4%، انخفضت نسبة مدينة النجف

الاشرف من أجمالي عدد المنشآت في العراق مقارنة بالاعوام السابقة التي كانت 6%، أما عدد العاملين في المدينة بلغ (9872) في عام 1990 مقابل (272,561) في العراق وبنسبة 3% سنوياً (52) .

وضمت مدينة النجف الاشرف عدداً من المصانع والمعامل والورش التي كانت تشكل جزءاً مهماً من عصبها الإقتصادي ومن هذه المعامل معمل الألبسة الرجالية وهو أحد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن، وقد كان له أثراً في سد جزء من حاجة السوق المحلية من منتجاته، إذ برز اهتمام الحكومة بالمعمل لمساهمته في توفير الكسوة للسكان، وزيادة الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على الخارج، وتشغيل الأيدي العاملة بما يتلائم والوضع الاقتصادي نتيجة الحصار المفروض عليه، إذ بلغت مساهمة المعمل بقيمة انتاجية عام 1993 بنسبة تقدر بـ 45.8%، في حين بلغت في العام 1994 بنسبة تقدر بـ 31.4%، أما في العام 1996 فقد بلغت 61.5%، أما مساهمته في عدد العمال فقد بلغت في العام 1993 بنسبة 47.2%، وفي العام 1994 بلغت 48.2%، في حين بلغت في العام 1996 بنسبة 45.5%، أما مساهمة المعمل في الأجور الكلية للأعوام (1993 - 1994 - 1996) بلغت نحو 45% و 46% و 44% على التوالي، يتضح من ذلك ان معمل الألبسة في النجف الاشرف احتل المرتبة الأولى مقارنة مع معامل الألبسة في الموصل ومعمل عانة ومعمل المخيم (53).

وساهم معمل الألبسة الرجالية في مدينة النجف الاشرف بتجهيز عدد من المراكز التعليمية والجهات الحكومية بالبدلات والملابس التي كان ينتجها، منها ديوان الرئاسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية، وكلية الهندسة العسكرية، ومدرسة السيد أحمد الرفاعي، ووزارة العدل وغيرها، وكان ذلك لسنة 1997، إذ يمكن القول ان انتاج المعمل من البدلات الرجالية كان مطلوباً وعلى درجة من الجودة، فضلاً عن ان ظروف الحصار ساهمت في شراء انتاج معمل الخياطة ليأخذ أثره في السيطرة على سوق الملابس اما لقلّة المعروض منها في المحال التجارية أو لرخص اثمان منتجاتها بالمقارنة مع المباع بالاسواق المحلية او التي تتم خياطتها عند الخياطين المحليين (54).

في حين ساهمت الصناعات النسيجية والجلدية في مدينة النجف الاشرف بسد جزء من متطلبات حاجة السوق المحلية، وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة في المدينة، ودعمها للاقتصاد القومي خلال مدة الحصار الاقتصادي بالاعتماد على المواد الأولية المحلية المتوفرة بعد توقف الاستيراد من الخارج، وقد تميزت الصناعات النسيجية في النجف الاشرف بارتفاع مساهمتها بعدد المنشآت، والقيمة الإنتاجية، والقيمة المضافة في العام 1993، إذ بلغ عدد المنشآت 283 وبنسبة 6.7% من عدد منشآتها في العراق، وعدد العاملين بلغت نسبتهم 6%، وقيمة الاجور حوالي 9%، وقيمة الإنتاج بلغت 6.8%، وقد بلغت القيمة المضافة نحو 12.8% من اجمالي مثيلاتها في العراق (55).

وبدء معمل الصناعات الجلدية في الكوفة بالإنتاج الفعلي بعد إعادة اعمار ما دمرته حرب عام 1991، وذكر مدير المصنع لوكالة الأنباء العراقية في مدينة النجف الاشرف أنه تم طرح كميات كبيرة من منتجات المعمل

إلى الوكلاء في المحافظات العراقية كافة لسد جزء من متطلبات المواطنين مضيفاً وجود خطط لزيادة الإنتاج إلى الضعف في العام 1992⁽⁵⁶⁾.

وتتميز معمل الصناعات الجلدية في مدينة الكوفة خصوصاً مع توفر الجلود بطاقة انتاجية جيدة لسد أLCاجه المحلية وتسويق الفائض منه للمحافظات الأخرى، وبقيت هذه الإنتاجية محافظة على المستوى حتى عام 2004 وقد بلغت مساهمته في العام 1997 - 2002 بمبلغ قدره 471 مليون دينار عراقي⁽⁵⁷⁾.
أما مصنع شركة الأنعاش لصناعة النسيج المحدودة فقد لحقه ضرر كبير، إذ كانت الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع في ثمانينيات القرن العشرين تقدر بـ(1) مليون متر سنوياً من الأقمشة، إلا أن المصنع توقف أثر تداعيات الغزو العراقي للكويت، وفرض الحصار الإقتصادي في بداية التسعينات من القرن العشرين، ومنع استيراد المواد الأولية التي يحتاجها المصنع من الخارج، وغلاء أسعارها وشحة المواد الأولية، وفي عام 2000 وافقت لجنة مجلس الأمن المشكلة بموجب قرار (661) على السماح للعراق أستيراد لوازم ومعدات، إذ تمكن المصنع من إعادة تشغيل مكائنه والمباشرة بالإنتاج عام 2001، حيث بلغت مبيعاته للمدة (2001-2003) بمبلغ قدره 95 مليون دينار، مما أنعكس بشكل إيجابي على الأوضاع الإقتصادية في النجف الأشرف والعراق عموماً⁽⁵⁸⁾.

وبعد تعرض معمل أسمنت الكوفة إلى القصف عام 1991 والذي بلغت نسبة الدمار فيه إلى 80% وقد نجحت الملاكات الهندسية والفنية التابعة للمعمل من إعادة القرن الثالث وتم اصلاح وتعمير الابنية والمعدات والأجهزة وأجراء الصيانة الشاملة عليها، إذ بلغت الطاقة الإنتاجية بعد هذه الصيانة (1500) ألف طن يومياً⁽⁵⁹⁾.

وكما تمكنت ملاكات وزارة الصناعة والمعادن في العام 1993 من اكمال المرحلة الأولى لمشروع استخلاص (الألومينا) في معمل أسمنت الكوفة فهي تدخل كمادة أولية في صناعة الألمنيوم والحراريات، وقد تم تقسيم المشروع إلى ستة مواقع واعدت برامج، تضمنت المفردات التفصيلية لكل موقع وأجراء الصيانة لقسم المواد الأولية وكسارة الحجر والنواقل المطاطية والرافعات وخباطات التراب وطواحين المواد الأولية وأنايب نقل المعجون ومضخاتها وقسم الفرن وملحقاته ومحطة تسخين ونقل الوقود وجعلها صالحة للعمل، وقد عد هذا المشروع الاول من نوعه في تاريخ صناعة الاسمنت في العراق⁽⁶⁰⁾.

وساهم معمل سمنت الكوفة بسد جزء من حاجة السوق المحلية، إذ سجل المعمل مؤشرات تطور ملحوظ على مستوى قيمة المبيعات وكذلك الأرباح المتحققة، وقيمة الإنتاج، والتكاليف الكلية خلال المدة من (1996 - 2000)⁽⁶¹⁾.

فكانت لمعمل أسمنت الكوفة مسؤولية اجتماعية أتجاه العاملين والمواطنين من خلال زيادة المكافآت والحوافز التي تعطى للعاملين والموظفين وللمتقاعدين في أLCالة الموظف على التقاعد، وما يقدم من مساهمات للضمان الإجتماعي وغيرها من الحوافز، فضلاً عن هذا له أثر في تخصيص جزء من إيراداته تدفع إلى الخزينة العامة

للدولة، وقد تمكن معمل سمنت الكوفة من تأمين رواتب ومخصصات موظفيه بطريقة التمويل الذاتي، ان الحوافز التي يقدمها المعمل للعاملين فيه والتي وزادت أهميتها بعد فرض الحصار الإقتصادي لمواجهة تضخم الأسعار⁽⁶²⁾.

اما صناعة الإطارات في مدينة النجف الاشرف فقد اعتمدت المنشأة العامة في المدينة خطة شاملة للارتقاء بصناعة الإطارات لتقليل كلف الإنتاج والأسعار والتوسع في إنتاج السلع والمنتجات المطاطية المتفرقة، فكانت الخطة رفع الإنتاج من 2000 إطار إلى مليون و250 إطار سنوياً، فضلاً عن إنتاج الفرش والماسحات والقوايش وغيرها⁽⁶³⁾.

وقد ساهم المعمل في سد حاجة السوق المحلية في ظل حصار اقتصادي وعلى الرغم من رداءتها بسبب قدم المكائن ومنع استيراد المواد الأولية من الخارج، وقد تم تشغيل خطين لإنتاج إطارات الدراجات والخرابيم في معمل المنتجات المطاطية في مدينة النجف الاشرف⁽⁶⁴⁾.

أشتهرت مدينة النجف الاشرف بالكثير من المهن والصناعات الشعبية والتي شاركت المدن العراقية في بعض منها، وتفرّدت بمهن وصناعات أخرى فرضتها طبيعتها الإجتماعية والحضارية ومستلزمات الحياة والعيش فيها، وفرضت ظروف الحصار الإقتصادي أنتعاشاً كثيراً في بعض المهن والحرف في مدينة النجف الاشرف لعدم وجود منافس لها، واندثار البعض منها، ولمنع استيراد المواد الأولية التي تدخل بالصناعة⁽⁶⁵⁾.

وتعد صناعة الذهب من أهم الصناعات التحويلية الصغيرة التي تشتهر بها مدينة النجف الاشرف القديمة إلا أن مرحلة الحصار المطبق أدى إلى الركود والكساد الإقتصادي في جميع أنحاء العراق، إذ اقلقت الكثير من الورش الصناعية في مدينة النجف الاشرف القديمة، ومع بداية مرحلة 1997 بدأت صناعة الذهب في النجف الاشرف بالانتعاش، إذ كان للوافدين من خارج العراق من السياح لزيارة العتبات المقدسة أثر في أنتعاشها، مما وفر العملة الصعبة من جهة، والانتعاش الإقتصادي والتجاري وإعادة النشاط الصناعي لصناعة الذهب من جهة أخرى⁽⁶⁶⁾.

تميزت المناطق الريفية في مدينة النجف الاشرف ببعض الصناعات الغذائية وهي تعد محركاً لا غنى عنه في عملية التقدم الإقتصادي وما يعكسه هذا التقدم في تحسين الوضع المعاشي والإجتماعي للسكان، ليس في المناطق الريفية فحسب وإنما ينعكس على نشاط الحركة التجارية في عموم المدينة، إذ تقوم تلك الصناعة في المنازل أو في ورش ومعامل صغيرة والتي تعتمد على منتجات الثروة الحيوانية من (القيمر، والزبد، واللبن والدهن) فضلاً عن عملية كبس التمور، وصناعة الدبس، والخل، اما الصناعات الشعبية التي اشتهرت بها المناطق الريفية هي الغزل والحياكة لصناعة البسط، والسجاد، مستخدمين في ذلك صوف الحيوانات، كما اشتهرت النجف الاشرف بصناعة اجود انواع العباءة الرجالية فضلاً عن تميزها بالمنتجات المنزلية (التنور - الجربا - والسنادن وسف الحصان، وصناعة الأقفاص والاسرة من عصا النخيل والمكانس وغيرها)⁽⁶⁷⁾.

يبدو أن هذه المنتجات من الحرف القديمة في النجف الاشرف إلا ان ظروف الحصار الإقتصادي عام 1990 جعلها من الصناعات الرائجة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين إذ انتعشت هذه الصناعات لسد النقص الحاصل في السوق المحلية بعد توقف السلع المستوردة.

وشهدت المدة (1990 - 1995) زيادة في عدد المنشآت الصناعية في مدينة النجف الاشرف إلى (2578) منشأة بنسبة (6,7%) سنوياً، في حين أعدادها انخفضت في العراق بنسبة (2,2%) ، مما يلاحظ إلى تحسن كبير قد طرء على منشآت المدينة والتي أحتلت حوالي (6%) من أجمالي منشآت العراق عام 1995، ومن هنا نستنتج أن تأثيرات الحصار على النشاط الصناعي في المدينة اقل تأثيراً، وقد تمكنت معظم المنشآت ان تستمر وتتكيف مع الأوضاع، علماً أن عدد منشآت العراق بلغت في تلك المدة (42320) منشأة، اما المدة (1995 - 2001) فقد زاد عدد المنشآت في مدينة النجف الاشرف والعراق عموماً مع التكيف مع الحصار المفروض عليه إذ بلغ عدد المنشآت في المدينة خلال تلك المدة (4965) وبنسبة (15.4%) سنوياً مقابل (69928) في العراق وبنسبة (10.9%) ، ما يلاحظ ان نسبة الزيادة في مدينة النجف الاشرف أكبر من مثيلتها في العراق، اما بعد عام (2003) تأثرت الصناعة نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق إذ انخفضت المنشآت في المدينة إلى (1406) منشأة، أي فقدان (3559) منشأة خلال المدة المذكورة ، اما في العراق فقد انخفضت إلى (19225) إذ كانت نسبة مدينة النجف الاشرف حوالي (7.3%)⁽⁶⁸⁾ .

وبلغ عدد العمال في مدينة النجف الاشرف للمدة (1990-1995)، (9132) عامل مقابل (226720) عامل في العراق، إذ بلغت نسبة النجف الاشرف (0,4%) سنوياً، بينما فقد العراق نحو (45841) فرصة عمل وبنسبة (3,4%) خلال المدة نفسها ، ويستنتج من هذا ظروف الحصار الإقتصادي كان أثرها على العراق اكبر من الأثر على مدينة النجف الاشرف كونها مدينة سياحية تجذب الآلاف الزوار لزيارة المراقد المقدسة انعكس على النشاط الإقتصادي للمدينة ، اما المدة (1995 - 2001) فقد أدى تزايد عدد المنشآت الصناعية إلى تزايد اعداد فرص العمل ، إذ أضيفت للنجف حوالي (7724) فرصة عمل جديده بنسبة (14.1%) سنوياً، في حين اضيفت للعراق (566654) فرصة عمل جديده بنسبة (4,2%) ، مما نلاحظ ان الصناعة وفرت فرص عمل جديده للنجف وبنسبة (6%) من عموم العراق لعام 2001 ، اما المدة (2001-2003) نلاحظ فقدان المدينة عدد من فرص العمل بحوالي (405) من الأيدي العاملة، في حين فقد العراق (68390) عامل خلال تلك المدة نفسها وذلك أثر الاحتلال الأمريكي على معظم المصانع العراقية⁽⁶⁹⁾.

اما قيمة الإنتاج⁽⁷⁰⁾، الصناعي للمنشآت الصناعية في مدينة النجف الاشرف للمدة (1990 - 1995) فقد ارتفعت قيمة الإنتاج بمقدار الضعف مقارنة عن المدة التي سابتها ، إذ بلغت مساهمتها نحو (4,8%) من اجمالي العراق عام 1995 بعدما كانت عام 1990 بنسبة (1.9%) ، ان النجف الاشرف نجحت في تحقيق نسبة عالية من اعداد المنشآت الصناعية ونسبة الأجور المدفوعة، اما في الاعوام (1995 - 2001) فقد ارتفعت نسبة المدينة بقيمة الإنتاج إلى (181%) بينما في العراق بلغت (200%) إذ كانت مساهمة المدينة

لسنة (2001) بقيمة الإنتاج الصناعي حوالي (4.4%) من أجمالي العراق، اما المدة التي تلت عام (2001) شهدت ارتفاع نصيب مدينة النجف الاشرف بقيمة الإنتاج إلى (35.5%) سنوياً في حين كانت النسبة في العراق (12,8%)⁽⁷¹⁾.

وارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج⁽⁷²⁾، الصناعي للمدة (1990 - 1995) إلى أضعاف المرات بسبب وجود نشاط صناعي كبير في المدينة ونسبة (2,4%) من اجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في العراق، اما في الاعوام (1995 - 2001) فقد ارتفعت حصة مدينة النجف الاشرف حوالي (3.6%) من جمالي المستلزمات في العراق، اما المدة (2001-2004) ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج في النجف الاشرف إلى (7,5%) سنوياً في حين كانت في العراق بنسبة (11,6%) سنوياً، ومما يلاحظ كلف مستلزمات الإنتاج كانت اقل في مدينة النجف الاشرف مقارنة بكلفته في عموم العراق⁽⁷³⁾.

وحققت القيمة المضافة⁽⁷⁴⁾، تطوراً في مدينة النجف الاشرف خلال المدة (1990 - 1995) فكان نصيب المدينة حوالي (7.7%) من اجمالي القيمة المضافة المتحققة في العراق، اما المدة (1995 - 2001) تراجعت القيمة المضافة مقارنة مع القيمة المضافة في العراق إذ انخفضت إلى (5,1%) مقابل ارتفاعها في العراق إلى (202,5%) سنوياً إذ تراجعت مساهمة مدينة النجف الاشرف إلى 3,5%، وبذلك تعد تلك المدة ركود اقتصادي، اما خلال المدة (2001 - 2004) فقد أرتفعت بشكل ملحوظ حيث بلغت نسبة الزيادة (57%) سنوياً وبذلك زاد نصيب المدينة نحو (4,41%) سنوياً⁽⁷⁵⁾.

وتشير الأحصائيات الصناعية الخاصة بالصناعات التحويلية في مدينة النجف الاشرف وحسب المقارنة مع الصناعات التحويلية في العراق تقدماً ملحوظاً في مساهماتها في عدد المنشآت وعدد العمال والقيمة المضافة المتحققة، وبعد تعرض العراق لحصار شامل حصلت تغيرات في بنيتها الصناعية، ففي عام 1993 تراجعت في مدينة النجف الاشرف الصناعات الغذائية وتقدم الصناعات النسيجية مقابل تراجع الصناعات الانشائية، إذ بلغ عدد المنشآت النسيجية حوالي (25%) من مجموع المنشآت الصناعية بالمدينة وحوالي (36%) لعدد العاملين⁽⁷⁶⁾.

كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أثر كبير على الصناعات الغذائية، إذ كثير من المواد الأولية الداخلة في صناعة المواد الغذائية مستوردة من الخارج كالسكر والزيت توقفت بسبب العقوبات، مما انعكس سلباً على إنتاج هذه الصناعة، وبغية توفر هذه المواد لتوزيعها ضمن البطاقة التموينية⁽⁷⁷⁾، قررت الحكومة إغلاق المصانع التي تعتمد كماده اولية، اما بالنسبة لصناعة طحن الحبوب وجرش الشلب قامت الحكومة بشراء الحبوب من المزارعين بأسعار مرتفعة، وبيع منتجاتها للمواطنين بأسعار منخفضة، فتقع على عاتق الدولة تحمل هذه الخسائر من خلال منشآت القطاع العام، اما الصناعات الانشائية وبسبب عدم توفر المواد المستوردة للصناعات وأصابة بعض منشآتها بأضرار عام 1991 بقيت اسعار منتجات تلك الصناعات التي تخضع للقطاع العام منخفضة امام منتجات القطاع الخاص والسوق، في حين شهدت الصناعات النسيجية

تقدما في عام (1993) ،بسبب توقف توريد المنتجات المماثلة لها من الخارج، مما شجع مصانعها القائمة لتطوير إنتاجها في محاولة سد حاجة السوق المحلية⁽⁷⁸⁾.

وقد انخفض عدد المنشآت الخاصة بالصناعة الغذائية عام 1993 إلى (121) منشأة مقابل (468) في العراق، كما انخفض عدد العمال في المدينة إلى (468) مقابل (27، و322) في العراق وقد تمثلت صناعات هذا الفرع في المدينة طحن الحبوب ومجارش الشلب والمعجنات والمخبوزات⁽⁷⁹⁾، والسكريات والتمور والخل والدبس والطحين وتعبئة الملح والمشروبات الغازية والحلويات والاعذية الخفيفة والمرطبات والمثلجات والأغذية الحيوانية (العلف الحيواني)⁽⁸⁰⁾.

انتشرت في عقد التسعينيات من القرن العشرين وسيلة لإعادة تصنيع البلاستيك ما عرف (بالمعاد) لكلفة المواد الأولية التي تدخل بصناعتها، وبسبب العقوبات على استيراده ولأجل جمع أكبر قدر من المواد البلاستيكية المستعملة، فقد حفز هذا الكثيرين خصوصاً الاطفال لجمعه من الشوارع والبيوت وبيعه بالوزن لأصحاب المعامل التي تعيد انتاجه، وشهدت مدن العراق مجاميع من صغار السن التي تقود عربات تجرها الخيول وتدور حول البيوت تسأل عن قطع بلاستيكية تالفة بعد الاستعمال في البيوت كالأواني بمختلف أنواعها، وحاملات الملابس، والستائر، وبعض الأحذية الخفيفة، وبراميل للعديد من الاستخدامات المنزلية والعباب الأطفال والكرات وصناديق نقل الفواكه والخضار، والتي تكون بعضها قد وجدت طريقها إلى اكوام القمامة وتكون هدفا للبحث عنها بعد عمليات البحث البسيطة⁽⁸¹⁾.

فأنشئت لهذا الغرض اماكن كبيرة في حي الحرفيين في النجف الاشرف لتجميع تلك المواد المستعملة لإعادة تصنيعها واستخدامها للأعمال المنزلية المختلفة، إذ يقوم هؤلاء الاشخاص بالتجول داخل الاحياء السكنية لشرائها بأسعار رمزية أو بطريقة المقايضة بمواد صناعية أو غذائية مع السكان ،وبعدها يقومون ببيعها إلى المكاتب المتخصصة بشراء المواد المستعملة فيقوم صاحب المكتب بدور الوسيط بين الباعة المتجولين وبين صاحب المعمل، وبعد عملية الشراء تبدأ مرحلة الصناعة حيث يتم فرمه وغسله وصبغه بالوان مختلفة ومناسبة ثم يباع إلى نوعين من المعامل البلاستيك ،التي بإمكانها ان تستخدمه وهي معامل حقن البلاستيك ومعامل نفخه⁽⁸²⁾.

ويتضح مما تقدم ان الصناعات في مدينة النجف الاشرف على مختلف أنواعها ونتاجها ساهمت بشكل كبير في سد جزء مهم واساس من حاجة السوق المحلية من منتجاتها بالرغم من قلة جودتها إلا أنها ساعدت بتمشيه السوق في ظل الحصار منذ 1990 ولعام 2003. وكذلك الجانب الزراعي الذي أدى دورا في دعم السوق بالمنتجات الزراعية التي ساهمت في تغطية احتياجات الناس بشكل محدود نظرا للقيود التي فرضت على العراق نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي.

الخاتمة

بعد ان انتهينا من البحث التحولات الاقتصادية في مدينة النجف للمدة من (1990-2003) دراسة تاريخية في الزراعة والصناعة يتضح أن هذه المدة شهدت تحولات انتقالية كبيرة وشاقة كانت سببا مؤثرا في اعادة تشكيل ملامح الاقتصاد المحلي والزراعة والصناعة بصورة أساسية. ويمكن تلخيص نتائج البحث في الفقرات المدرجة ادناه:

1. تقلص وتراجع القطاع الزراعي في العراق نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض دولياً مما سبب نقص المدخلات الزراعية، وانعكس على تضاؤل المساحات الزراعية وانخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير.
2. تسبب انعدام وانقطاع المواد وقطع الغيار والمواد اللازمة للبنية الصناعية المحلية الى تدهور القطاع الزراعي، وغلق وتوقف معظم الورش والمعامل الصغيرة عن العمل، ساهم في ارتفاع البطالة بين الحرفيين والعمال.
3. أدى الحصار الاقتصادي على انماط الحياة والاستهلاك للفرد العراقي، وظهور أسواق موازية بديلة اعتمدت على وممارسات اقتصادية غير قانونية مثل المقايضة.

المصادر والمراجع

- (1) زهراء حسون الفحام، انتفاضة 1991 في العراق (النجف الاشرف الاشرف نموذجاً)، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2014)، ص 26-27.
- (2) المصدر نفسه، ص 34.
- (3) اسحاق نقاش، شيعة العراق، ت: عبد الاله النعيمي، (دمشق: دارالمدى للثقافة والنشر، 1996)، ص 377-384.
- (4) هيفاء نوري عيسى، علاقة الخصائص المناخية بزراعة المحاصيل في محافظته النجف الاشرف، رسالة الماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤)، ص 8-9.
- (5) يعني الحصار الإقتصادي ضرباً من ضروب الحرب الحديثة الذي تفرضه دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى بقصد فرض أرائها على تلك الدولة وملئ شروطها وقيودها عليها لحملها على التراجع والاستسلام والتخلي عن مطالبها وسياساتها وأهدافها المعلنة، وينطوي الحصار الإقتصادي المفروض على دولة منعها من شراء ما تحتاجه من السلع والخدمات، ينظر: عطا الله سليمان الحديثي، آثار الحصار الإقتصادي في الامن الغذائي، ((الآداب)) (مجلة)، بغداد، العدد ٥٩، 2002، ص ٢٢٨.
- (6) بلغ حجم المقذوفات التي أُلقيت على العراق عام 1991 نحو (١٤١٩٢١) طن من المتفجرات مايعادل (٧) قنابل نووية من التي أُلقيت علي هيروشيما، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
- (7) المصدر نفسه، ص 228.
- (8) ينظر: الثورة، ((جريدة))، بغداد، العدد 7609 في 30 نيسان 1991.
- (9) للمزيد من التفاصيل حول إنتاج القمح في العراق، والمساحات المزروعة، ومعدل إنتاج الدونم، للمدة (1997-2003)، ينظر: مجيد حميد شهاب، عامر راجح، إنتاج الحبوب الدولة في العراق، وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي (القمح نموذجاً)، ((الآداب)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 2012، 11، ص 73-74.
- (10) ((مقابلة شخصية))، ياسين كاظم مطر، مواليد 1964، مهندس زراعي، النجف الاشرف، بتاريخ 2021/6/3.

- (11) سراء عبد طه، التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في محافظه النجف الاشرف الأشرف باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد، اطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة بغداد: كلية الآداب، 2016)، ص 125.
- (12) يقصد بها المحاصيل العشبية التي تزرع لإنتاج الغذاء والزيوت والاعلاف، للمزيد من التفاصيل ينظر: علي احمد، جغرافيه الزراعة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2000)، ص 121-175.
- (13) عام 1993 بلغ انتاج التمور في مدينة النجف الاشرف (16104) طن، وفي العام 1996 فقد بلغ (21920) طن، أما في العام 1999 فقد بلغ (24805) طن، ينظر: محمد جواد شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير منشورة (الكوفة: كلية الآداب، 2007)، ص 76.
- (14) سراء عبد طه، المصدر السابق، ص 132.
- (15) صلاح علي حمزة، التباين المكاني لمحصول القمح والشعير في محافظة النجف الاشرف الأشرف للمدة (2001- 2011) دراسة جغرافيه الزراعة، ((مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية)) (مجلة)، ميسان، العدد 23، 2003، ص 138.
- (16) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 73.
- (17) صلاح علي حمزة، المصدر السابق، ص 141 .
- (18) العباسية : كانت ناحية العباسية في العهد العثماني، قرية كبيرة تابعة لقضاء الهندية ضمن لواء كربلاء، ثم التحقت ابان العهد الوطني إلى لواء الحلة عام 1923 وضمت بعد ذلك إلى لواء الديوانية، وأستحدثت ناحية بموجب إرادة ملكية في عام 1930، وكان يطلق عليها هور أبو دخن، وأبو شورة، تم أستبدال اسمها بعد ذلك إلى ناحيه العباسية والتحقّت بلواء كربلاء مرة أخرى عام 1962، وعندما أستحدثت محافظة النجف الاشرف عام 1976، كانت ناحية العباسية إحدى النواحي تابعة لها، ينظر: علي لفقة سعيد، رحيم محمد عبد زيد، استعمالات الارض الحضرية في مدينة العباسيه، ((آداب الكوفة)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 11، 2016، ص 362.
- (19) الحرية: بدأت المدينة على شكل قرية محاطة بالأهوار الممتدة من الشامية إلى جنوب كربلاء، سميت بوقتها (هور الدخن)، وكانت في العهد العثماني من ملحقات قضاء الهندية، وتحولت إلى ناحية مستقلة تابعة إلى قضاء الكوفة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 393 في عام 1969، ينظر: وادي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثا، (النجف الاشرف: المطبعة الحيدرية، 1954)، ص 156؛ علي لفقة سعيد، تقييم كفاءة استعمالات الارض مدينة الحرية، ((مجلة البحوث الجغرافية)) (مجلة)، النجف، العدد 16، 2012، ص 305.
- (20) المشخاب: مدينة عراقية تقع إلى الجنوب الشرقي من النجف الاشرف مسافة 30 كم، وغرب مدينه الديوانية مسافة 54 كم، وجنوب غرب العاصمة بغداد 230 كم، لها موقع متميز فهي منطقة زراعية تشتهر بزراعة الشلب (الارز) وتقع على ضفتي نهر الفرات، المعروف (بشط المشخاب)، اشتهرت باسماء كثيرة منها منطقة المنخفضات في العهد البابلي، والبطائح في عهد الفتوحات الاسلامية وفي العهد العثماني بالاراضي السنية، ينظر: زيدان محسن زبر، المشخاب 1939 - 1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، 2014)، ص 1.
- (21) المناذرة: أحد اقصية محافظة النجف الاشرف تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من النجف الاشرف، ويحدها من الشمال الشرقي قضاء الكوفة، ومن الشمال الغربي قضاء النجف الاشرف، ومن الشرق والجنوب محافظة القادسية، وكان لهذا

- الموقع اثره الواضح في قيام وتوسيع النشاط الزراعي فيها، ينظر: ازهار سامي العبيدي، تحليل مكاني لخصائص مياه شط العباسية في محافظه النجف الاشرف، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، 2013)، ص 39.
- (22) محمود بدر علي، عبد الكاظم علي الحلو، الخصائص المناخية وعلاقتها بزراعة وانتاج محصول الرز، ((آداب الكوفة)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 11، 2012، ص 16-18.
- (23) كانت سياسة الحكومة العراقية لمواجهة الحصار الإقتصادي تتمثل في دعم الإنتاج المحلي للمحاصيل الرئيسية في مقدمتها القمح والشعير والارز المشمول ضمن البطاقة التموينية وتمثل الدعم بأعلان عن أسعار مجزية لشراء الحبوب من قبل وزارة التجارة وإعطائها اولوية في توفير الاسمدة والمبيدات الاخرى ومن مظاهر الدعم تأمين المبالغ الكافية للفلاحين والمزارعين الذين يسوقون إنتاجهم لسايولات وزارة التجارة وتسديد مبالغ الكميات المسوقة مباشرة بعد تسليمها للسايولات، ينظر: محمد مهدي صالح الراوي، المصدر السابق، ص 176-177.
- (24) كريم دراغ محمد، أقليم زراعة الرز في محافظة النجف الاشرف والقادسية، ((آداب الكوفة)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 19، 2014، ص 208.
- (25) للمزيد من التفاصيل حول الجمعيات التعاونية في العراق، ينظر: محمد علي كاظم، الجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق بين الاستمرارية والحل دراسة تحليلية للفترة 1946-2003، ((مجلة الكوفة)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 3، 2007، ص 38-69.
- (26) أياد عاشور الطائي، دلال حسن كاظم، اعداد خريطة الملائمة البيئية لمحصول الشلب في قضاء الكوفة GIS، ((الآداب)) (مجلة)، بغداد، العدد 63، 2002، ص 435-436؛ عبد الله العراقي، المشخاب، ((الف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1518، في 29 تشرين الاول 1997، ص 4.
- (27) أياد عاشور الطائي، دلال حسن كاظم، المصدر نفسه، ص 434 - 435.
- (28) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 74.
- (29) محسن جواد، انجاز مشاريع أروائية في النجف الاشرف، ((ألف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1565 في 23 ايلول 1998، ص 7.
- (30) عبد الله العراقي، المشخاب، ((ألف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1518، في 29 تشرين الاول 1997، ص 4.
- (31) أنجلاء قادر، شئ من هموم الارض ومتاعب الفلاح، ((ألف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1431 في 28 شباط 1996، ص 19.
- (32) صلاح على حمزه، التباين المكاني زراعة محصول الذرة الصفراء والماش في محافظة النجف الاشرف الاشرف للمدة (2001 - 2011)، ((مجلة البحوث الجغرافية)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 2013، 18، ص 367 - 373.
- (33) عبد الكاظم علي جابر، المخاطر المناخية وأثرها على الزراعة في هضبة النجف الاشرف، ((مجلة البحوث الجغرافية)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 13، 2011، ص 367.
- (34) ينظر ((ألف باء)) (مجلة) بغداد، العدد 1517، في 4 تشرين الثاني 1998، ص 7.
- (35) محمود بدر السميع، دراسة تقويمية لطرائق الري المستخدمة في الزراعة عند المنطقة الصحراوية بين كربلاء و النجف الاشرف، ((مجلة البحوث الجغرافية)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 14، 2011، ص 66.
- (36) اسلام الشماع، صحراء النجف الاشرف تزرع القطن، ((ألف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1772 في 11 ايلول 2002، ص 16.

- (37) وهاب فهد الياسري، التتميه الريفيه وتأثيرها على الأستيطان الريفي في ناحية العباسية، ((آداب الكوفه)) (مجله)، النجف الاشرف، العدد 2، 2010، ص 97.
- (38) يقع هور ابن نجم بين ثلاث محافظات النجف الاشرف وبابل والقادسية وبمساحة (36000) دونم والحصه الأكبر منها تقع ضمن الحدود الاداريه للنجف بمساحة (2500) دونم، ينظر: حسن عبد الله الكعبي، هور ابن نجم في محافظة النجف الاشرف دراسة جغرافيه هيدرولوجيه، رساله ماجستير منشوره، (جامعة الكوفه: كلية الآداب، 2011)، ص 10-11.
- (39) كتاب مديرية ري محافظة النجف الاشرف ذي العدد 3336 في 24 / 8 / 1998 إلى مديرية زراعة النجف الاشرف (40) حسن عبد الله الكعبي، المصدر السابق، ص 11.
- (41) كتاب جامعة الكوفه ذي العدد 3370 في 26/8/1998 إلى وزير الزراعة.
- (42) بحث ولم أجد تعريف للشركات.
- (43) اسيل فاضل ايوب المقومات الجغرافية لأنتاج الخضروات في منطقة الجزيرة بين كربلاء والنجف الاشرف وآفاقها المستقبلية، رساله ماجستير منشوره، (جامعة الكوفه: كلية الآداب، 2004)، ص 109 - 114.
- (44) المصدر نفسه، ص 114 - 117.
- (45) محمود ابراهيم الحديثي، نهر الفرات والسياسة المائية التركية، ((مجلة البحوث الجغرافيه)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 2، 2001، ص 229 - 234.
- (46) هاني عبد الرسول الحلفي، تحليل اتجاهات الفقر في محافظة النجف الاشرف الاشرف وسبل مواجهته، رساله ما جستير منشوره (جامعة الكوفه: كلية الادارة والاقتصاد، 2015)، ص 151.
- (47) إن الخصخصة التي اقرتها الحكومة العراقية نهاية الثمانينيات جاءت كرد فعل لمجمل المؤثرات الداخلية والخارجية التي نجم عنها مشاكل اقتصادية عدة منها انخفاض معدلات النمو والاختلال الهيكلي بين القطاعات الإقتصادية والبطالة وعدم كفاءة الاستثمار في تحقيق التوازن بين القطاعات وحسب الاولوية ومحدودية الموارد المالية والبشرية وخاصة الفنية والادارية مما ادى إلى عدم استغلال مشاريع القطاع العام بطاقتها التصميمية القصوى، الامر الذي دفع الحكومة إلى تبني الخصخصة للاستفادة من موارد القطاع الخاص خوفاً من الفشل النهائي، ففي العام 1987 إلى العام 1989 تم بيع 70 مشروع زراعي للقطاع الخاص، للمزيد من التفاصيل حول عدد المشاريع الحكومية المباعة للقطاع الخاص من عام 1987 إلى العام 1993 ينظر: عبد الجاسم الخالدي، الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق، ((مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الإقتصادية والادارية والمالية)) (مجلة)، بابل، العدد 6، 2012، ص 13-14.
- (48) منير محمد مكي، الخصائص المناخية وتأثيراتها في انتاج الدواجن في محافظة النجف الاشرف الاشرف، ((مجلة كلية التربية للبنات)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 15، 2014، ص 452.
- (49) خلال المدة ما بين الثاني من آب 1990 وحتى الغزو الأمريكي للعراق وأسقاط النظام الحاكم في التاسع من نيسان 2003، أصدر مجلس الأمن الدولي (72) قراراً معضماً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وكان أبرزها القرار 678 الذي أجاز لأعضاء مجلس الأمن تنفيذ قراراته بالقوة، ينظر: عبد الرحيم العامري، المعارضة الاسلامية الشيعية (1980 - 2003)، رساله ماجستير منشوره، (جامعة ذي قار: كلية التربية للعلوم الانسانية، 2019)، ص 127.
- (49) عبد الحسين العنبيكي، اقتصاد العراق النفطي، (بيروت: مطبعة الساقى، 2012)، ص 16-17.
- (50) نوري محمد الجبوري، اثر تقلبات اليرادات النفطية على النمو الإقتصادي الجمهوري العراق للمدة (1990 - 2008) رساله ماجستير منشوره، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، 2010)، ص 164.
- (51) محمد جواد شيع، المصدر السابق، ص 106 - 107 - 108.

(52) للمزيد من تفاصيل حول قيمة الإنتاج، وقيمة المبيعات، وعدد العاملين في المدينة، وبحسب النسبة بالمقارنة مع بعض المعامل العراقية، ينظر: وسام نعمة جعفر، تقدير وتحليل دوال الإنتاج والتكاليف في معمل الالبسة الجاهزة في النجف الاشرف للمدة 1992-1996 رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 1997)، ص 6 - 7.

(53) عبد المحسن جواد، تقويم أداء وتسليم المنتج دراسة حالة في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2002)، ص 115.

(54) للمزيد من التفاصيل حول عدد المنشآت، وعدد العاملين، وقيمة الاجور، وقيمة الإنتاج، ومستلزمات الإنتاج، والقيمة المضافة في مدينة النجف الاشرف، ومقارنتها مع مثيلتها في العراق، ينظر: سناء عباس حامد، الصناعات الشعبية في محافظة النجف الاشرف دراسة تاريخية في الجغرافية الصناعية، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2009)، ص 40 - 41 - 42.

(55) ينظر: الثورة، ((جريدة))، بغداد، العدد 7600 في 21 نيسان 1991.

(56) عبد المحسن جواد، المصدر السابق، ص 140 - 141.

(57) المصدر نفسه، ص 148 - 149.

(58) ينظر: الثورة، ((جريدة))، بغداد، العدد 7739 في 2 تشرين الثاني 1991.

(59) حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف الاشرف، (قم: المكتبة الحيدرية، 2011)، ج 26، ص 237.

(60) غسان رشاد عبد الحميد، دور نظرية اتخاذ القرار في تقويم الاداء المالي وتفعيل دراسة تطبيقية في الشركة العامّة للمنت الجنبية معمل سمنت الكوفة الجديد، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2002)، ص 65 - 66.

(61) ماهر ناجي علي، أطار مقترح للأفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالية وتأثيرها في قرارات مستخدميها بالتطبيق على معمل اسمنت الكوفة، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2011)، ص 67 - 68.

(62) كريمة فرحان، خطة لتطوير صناعة الأطارات في النجف الاشرف، ((ألف باء)) (مجلة)، بغداد، العدد 1463، 1996، ص 6.

(63) ينظر: الثورة، ((جريدة))، بغداد، العدد 7766 في 1 تشرين الثاني 1991.

(64) للمزيد من التفاصيل حول المهن والصناعات في النجف الاشرف، ينظر: كاظم محمد علي شكر، الصناعات والمهن الشعبية في النجف الاشرف الأشرف، ((مخطوط))، (النجف الاشرف: مكتبة أبو سعيد الوثائقية، 1993)، ص 1-10.

(65) علي لفقة سعيد، ضياء جعفر، ورش صناعة الذهب في مدينة النجف الاشرف القديمة، أنشائها، أنتاجها، توزيعها الأقليمي والوطني، ((مركز دراسات الكوفة)) (مجلة)، النجف الاشرف، العدد 25، 2012، ص 268.

(66) هبة اللامي، التحليل الجغرافي لتنويع التنمية المكانية في ريف محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2021)، ص 114.

(67) محمد جواد شيع، المصدر السابق، ص 85-86.

(68) المصدر نفسه، ص 86-87.

(69) يقصد بها المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشتري مقابل وحدة من سلعة او خدمة منتجة، للمزيد من التفاصيل

ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، قيمة الإنتاج

- (70) محمد جواد شبع، المصدر نفسه، ص 88-91.
- (71) يقصد بها مكونات الإنتاج التي يشتريها المصنع لإستخدامها في إنتاج السلعة المراد إنتاجها، ينظر: أشرف يوسف محمد، نظام مقترح لإعادة استخدام مستلزمات الإنتاج لتحقيق الاستدامة في صناعة الملابس الجاهزة، ((المجلة العلمية لكلية التربية النوعية)) (مجلة)، مصر، العدد 18، 2019، ص 545.
- (72) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 93-94.
- (73) يقصد بها الفرق بين ثمن بيع السلعة و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلة في انتاجها او تسويقها، للمزيد ينظر: رجاء محمود شريف، اثر الضريبة على القيمة المضافة دراسة مقارنة، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2013)، ص 39-40.
- (74) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 96.
- (75) المصدر نفسه، ص 99-100.
- (76) في 14 تشرين الأول 1990 وبسبب فرض الحصار على العراق، تم اعتماد نظام البطاقة التموينية لكافة الأسر العراقية يقوم هذا النظام بتوفير المتطلبات الأساسية للأسرة من السلع التموينية الضرورية ك (لطحين والرز والسكر والشاي و حليب الأطفال و حليب الكبار والبقوليات وغيرها)، وتوزع هذه المواد بموجب بطاقة خاصة معدة مسبقاً لهذا الغرض بحسب أفراد كل أسرة مع بداية كل شهر و بشكل منتظم عن طريق الوكلاء المعتمدين لدى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المنتشرة في كل الأحياء والقرى والمناطق السكنية في المدينة، ينظر: عبد الستار شنين الجنابي، غرفة تجارة النجف الاشرف دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية، (النجف الاشرف: د. مط، 2013)، ص 329.
- (77) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 100-102.
- (78) افتتح في العام 1999 افتتاح معمل النجف الاشرف لأنتاج الصمون الأتوماتيكي الحديث، ينظر: حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج 26، ص 247.
- (79) محمد جواد شبع، المصدر السابق، ص 105.
- (80) علي عبد الأمير عجام، في مهبط العراق الحروب والحصار والتحولت العاصفة 1990-2003، (بيروت: دار الرافدين، 2021)، ص 112.
- (81) ((مقابلة شخصية))، حمد سعدون حمد، مواليد 1964، حرفي، الكوفة، بتاريخ 2022/1/22.